

جولة إعادة الانتخابات الرئاسية تضع مصر على صفيح ساخن



تليل / قاسم الشواش

يتداخل المشهد المصري الانتخابي الرئاسي قبل يومين من إجراء جولة إعادة بتعقيدات كثيرة وأمال وطموحات كلها ما تزال في غياهب الجهول وتفتح الباب على مصراعيه لكل الاحتمالات بدءاً من استمرار التوترات بين المؤسسة العسكرية والرئيس المنتخب أيا كان وذلك بالنظر إلى التحديات الجمة التي تنتظر حسمها من الرئيس القادم وتتعلق أغلبها في تحقيق أهداف ثورة الـ ٢٥ من يناير المرتبطة في هذا السياق بأمال وطموحات الشعب المصري الذي ارتفعت سقف طموحاته وشجاعته وقدرته على التغيير.

وتتضمن المناقشة رسمياً في جولة إعادة بين المرشح الإخواني محمد مرسي والمرشح المستقل أحمد شفيق، ما يكون صورة نهائية لطرفي الصراع الانتخابي. وبعد تكوّن هذه الصورة النهائية يبدو واضحاً أن كلا من المرشحين سيخضع جولة إعادة وفي جيبه النسبة التي أحرزها في الجولة الأولى وقدرها ربع الأصوات تقريباً. وسيتمتع عليهما البحث عن أصوات إضافية تعزز موقعيهما في السباق النهائي، وبالتالي سيجاول كلاهما الدخول في مفاوضات شاقة ومعقدة. بدأت بالفعل - مع الأطراف السياسية الأخرى، للفوز بكتهم التصويتية.

وقد تحولت السجلات الانتخابية بين المرشحين شفيق ومرسي إلى ما يشبه ساحة قتال تمثلت في اتهام الطرفين لبعضهما البعض في التسبب في قتل المتظاهرين خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ممثلة في العديد من البلاغات التي تقدم بها شفيق ضد الجماعة والعكس والتي بدورها انتقلت إلى مكتب النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، ويحاول كل منهما استمالة الناخبين المصريين في جولة إعادة بإطلاق الوعود الملبية لأمال وطموحات شباب الثورة والتي دفعها شفيق مؤخراً بإطلاق أغنية وفي المباريات الرياضية.

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

تحليل الاسبوع

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

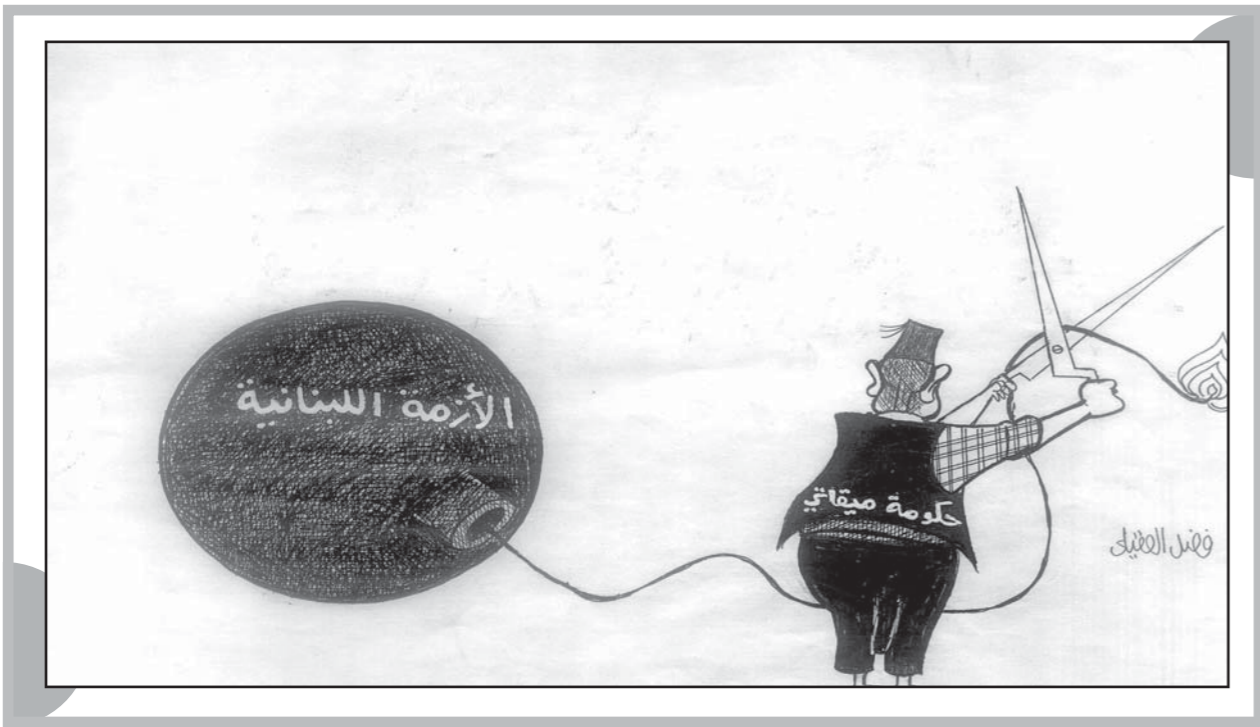
ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.

وفي هذا السياق ذكر محللون سياسيون أن المنافسة بين شفيق ومرسي «هي أسوأ السيناريوهات الممكنة. إذا فاز شفيق فإن ذلك يعني أن الثورة قد أجهضت. وفي حال فوز مرسي فإن ذلك يعني أن البلاد ستحكم بناء على برنامج الإخوان المسلمين المرفوض من غالبية المصريين».

ويجد الناخبون المصريون أنفسهم السبب والاحد في الدور الثاني الحاسم لهذه الانتخابات، بين خيارين لا ثالث لهما: إما «إعادة إنتاج» النظام السابق أو منح الإسلاميين «هيمنة مطلقة» على مقاليد البلاد.



سليمان: حريق سوريا اقترب من لبنان



بيروت/ أعرب الرئيس اللبناني ميشال سليمان عن خوفه على سوريا وأصفا الحوادث فيها بالحريق الذي اقترب من لبنان.

وقال سليمان رداً على سؤال خلال مقابلة مع صحيفة الأخبار اللبنانية نشرتها في عددها الصادر أمس عما إذا كان خائفاً على سوريا: إن «الحريق قرب بيتي، يعني أنه قد يصل إلي... أؤكد أنا خائف عليها».

وأعرب عن أمله بأن «يختم السوريون أمرهم والاتفاق على طريقة إدارة أمورهم». وأضاف «طبعاً هذا كلام سهل وتطبيقه صعب، وقد خبرنا تجربة مماثلة.. عليهم التصاور من أجل الوصول إلى انتقال ديمقراطي هادئ... في العنف الجميع خاسر، بينما الانتقال



كشمير

نصف قرن من الصراع



تقرير/ عبدالملك السلال

على مدى أكثر من نصف قرن كانت ولا تزال القضية الكشميرية بؤرة للتوتر الإقليمي في جنوب آسيا، وبسببها حدثت حريان بين باكستان والهند، ومعها خيم شبح مواجهات نووية بين البلدين الجارين، اثر سباق تسلح مشهود في منطقة تضم تكتلاه بشريا تجاوز تعداده خمس سكان العالم.

شهدت القضية الكشميرية محاولات للتسوية بالسوائل السلمية بعد أن فشلت المحاولات العسكرية في تحقيق ذلك. وأبرز هذه المحاولات في بداية الأزمة من الأمم المتحدة التي عرض مجلس الأمن الدولي فيها عبر القرارات التي صدرت عنه في ١٩٤٨/أبريل/ ١٩٤٨، ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير/ ١٩٤٩ توصيات حاول من خلالها أن يتخذ موقفاً سياسياً وسطاً للتقريب بين الفرقاء، فعرض خطته للحل والتي اشتملت على ثلاث نقاط، نصت على - انسحاب القوات العسكرية من كشمير - إجراء استفتاء شعبي - تنصيب حكومة انتقالية في كشمير للإشراف على الوضع... لكن نيودلهي وأسلام آباد تحفظتا على هذه الخطة بمررات، حيث:

اعتبرت الهند قضية انضمام كشمير إليها أمراً يخصها هي وحدها والشعب الكشميري فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، وكانت باكستان تعتبر نفسها على قدم المساواة مع الهند فيما يتعلق بهذا الموضوع.

رأت باكستان أن يعهد للأمم المتحدة كل ما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء الشعبي المقترح إجراؤه في حين رفضت الهند هذا الأمر.

كما رفضت الهند انسحاب جيشها من كشمير في حين وافقت باكستان على ذلك شريطة أن يتم بالتزامن مع الانسحاب الهندي. ثم تلاه اختلاف الدولتان على الإدارة التي ستتولى تنظيم شؤون الإقليم أثناء تنظيم الاستفتاء، فقد اقترحت الهند اسم الشيخ عبد الله في حين اعترضت باكستان وشككت في ولائه واقترحت أن تتولى ذلك الأمم المتحدة.

وبسبب هذه الخلافات أصبحت معظم جهود التسوية السلمية سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو عبر الوساطات الدولية غير ذات جدوى تماماً كما كان الحال في المفاوضات الثنائية التي جرت بين البلدين في الأعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و ١٩٦٢/١٩٦٣ و ١٩٧٢.. إلخ.

وقد عاد التوتر إلى الأجواء بعد اتهام الهند لبعض الجماعات الكشميرية التي تتخذ من باكستان مقراً لها بالضلوع في الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في ديسمبر/ ٢٠٠١ والذي أدى إلى مقتل ١٣ شخصاً منهم المهاجمون الستة، وطلبت بتفكيك بعض جماعات المقاومة الكشميرية التي تعتبرها الهند إرهابية خاصة جماعتى لشكر طيبة وجيش محمد، ثم تطورت الأحداث وحشدت الدولتان بعض وحداتهما العسكرية على الحدود الأمر الذي خشيت الولايات المتحدة من أن يؤدي إلى انشغال الجيش الباكستاني بتلك الأزمة عن الدور الذي يقوم به ضمن المخطط الأمريكي للقضاء على تنظيم القاعدة ومراقبته للحدود الأفغانية الباكستانية الطويلة، وهو ما يؤجل فصول الصراع على كشمير أنياً، رغم سخونته وعدم انزلاق الأحداث بين الجارتين إلى حرب شاملة.

الغنوشي: الظواهري كارثة على الإسلام والمسلمين



الغنوشي

وأضاف: إن مشروع القاعدة هو مشروع هدم لم يأت بخير للإسلام مضيغاً للظواهري هو نموذج للتطرف الإسلامي. وكان الظواهري قال في تسجيل صوتي نسب إليه ويث في مواقع إسلامية على الانترنت أن حزب النهضة الذي يرأس الحكومة في ائتلاف مع جماعتين علمانيتين خدع نفسه والدين لأنه لم يدرج الشريعة في الدستور الجديد لتونس. واعتبر الغنوشي أن رسالة الظواهري تتضمن بعض الأشياء الإيجابية من بينها أن تؤكد أن النهضة لا علاقة لها أصلاً بتنظيم القاعدة.

وقال الغنوشي في مؤتمر صحفي أمس: «هذا الرجل الظواهري» كارثة على الإسلام والمسلمين... ماذا فعل هذا التيار؟.. كلما دخل إلى مكان يحل الخراب.. دخلوا العراق فاحتلوا ودخلوا أفغانستان فخربوا وبخل للمصومل فخرّب».

في تعديل المادتين ١٠٤ و ١٠٤ مكرر من قانون السلطة القضائية النافذ. ولفت وزير العدل إلى أن مشروع القانون يلبي أهداف السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى استمع المجلس إلى رسالة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باستدوة المبينة على رسالة وزير النفط والمعادن هشام شرف عبد الله حول تقيير أنابيب النفط والغاز بناء على الإيضاح المطلوب من قبل مجلس النواب حول هذا الموضوع.

وأشارت المذكرة الخاصة بذلك إلى أنه تم تقيير خط أنابيب تصدير النفط في محافظة مارب عدة مرات حيث تم محاولة إصلاح الأضرار المترتبة على تلك التفجيرات إلا أن تلك الإصلاحات أثارت بعض الموضوع.

ونوهت المذكرة الإيضاحية إلى خطورة الموقف وما يترتب على تلك الأعمال من توقف بعض القطاعات والمنشآت الحيوية وتكبد الدولة خسائر مالية كبيرة ومشاكل قانونية لبعض القطاعات.. لافتة إلى أن الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لتوفير الحماية الأمنية وإعادة تشغيل خط أنبوب تصدير النفط الخام إلا أن الفرق الفنية لم تستطع الاقتراب من مواقع التفجيرات بسبب الوضع الأمني لتلك المواقع.

إلى ذلك استمع المجلس إلى رسالة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد أحمد الرصاص الأولى بشأن مشروع تعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته.

والأخرى حول مشروع حظر الأسلحة الكيميائية. وأقر المجلس في هذه الجلسة إدراج في جدول أعماله تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بشأن ملاحظات رئيس الجمهورية حول مشروع قانون

بقايا... الرئيس يستعرض

وقد أشاد الأخ الرئيس بجهود السفير البريطاني الكبيرة، التي تعكس متانة العلاقات بين اليمن والمملكة المتحدة منذ أمد بعيد. كما جرى في اللقاء مناقشة القضايا والموضوعات المتصلة بالعلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات.

وجدد المصدر التأكيد على حرص حكومة الوفاق الوطني على تنفيذ كافة بنود المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية المزمدة، وإنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية وتوفير القومات والعوامل اللازمة للمضي قدماً في عملية التسوية السياسية.

ويهدف مشروع تعديل قانون السلطة القضائية إلى إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وإحداث تغيير في رئاسة المجلس من خلال الفصل بين رئاسة المجلس ورئاسة المحكمة العليا وجعل رئيس مجلس القضاء الأعلى مقرباً للمهام ولا يرتبط بأي منصب أو وظيفة قضائية أخرى وذلك بغية قيام مجلس القضاء الأعلى بالمهام والاختصاصات المناطة به على الوجه الأكمل.

وأشارت مذكرة وزير العدل إلى أن الاتجاه القائم خلال هذه المرحلة يقوم على تعزيز دور أجهزة السلطة القضائية وفي مقدمة ذلك مجلس القضاء الأعلى، وكذا وصول المناقشات إلى قناعة ورؤية مشتركة إلى أهمية تقديم هذا المشروع والاستعجال

في تعديل المادتين ١٠٤ و ١٠٤ مكرر من قانون السلطة القضائية النافذ. ولفت وزير العدل إلى أن مشروع القانون يلبي أهداف السلطة القضائية.

ومن جهة أخرى استمع المجلس إلى رسالة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باستدوة المبينة على رسالة وزير النفط والمعادن هشام شرف عبد الله حول تقيير أنابيب النفط والغاز بناء على الإيضاح المطلوب من قبل مجلس النواب حول هذا الموضوع.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى خطورة الموقف وما يترتب على تلك الأعمال من توقف بعض القطاعات والمنشآت الحيوية وتكبد الدولة خسائر مالية كبيرة ومشاكل قانونية لبعض القطاعات.. لافتة إلى أن الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لتوفير الحماية الأمنية وإعادة تشغيل خط أنبوب تصدير النفط الخام إلا أن الفرق الفنية لم تستطع الاقتراب من مواقع التفجيرات بسبب الوضع الأمني لتلك المواقع.

إلى ذلك استمع المجلس إلى رسالة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد أحمد الرصاص الأولى بشأن مشروع تعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته.

والأخرى حول مشروع حظر الأسلحة الكيميائية. وأقر المجلس في هذه الجلسة إدراج في جدول أعماله تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بشأن ملاحظات رئيس الجمهورية حول مشروع قانون

بلا حدود



هاشم عبدالعزيز

انتخابات مصر

توارت الأحداث السياسية والكوارث الطبيعية وتعطلت فعاليات الآلية الإعلانية والإعلامية المعتاد أنها نافذة على الرأي العام، وعجزت عن إعادة تسويق المشهد الأمريكي تجاه الرأي العام العالمي، دخل زعماء أوروبيون طي النسيان من لحظة سقوطهم، وأمام هذا وغيره وحدها الانتخابات الرئاسية المصرية في حضور ساطع واهتمام متزايد، ولهذا الحضور والاهتمام أسباب عديدة.

بداية هناك أهمية مصر الحيوية والاستراتيجية التي انتفضت ووضعت نهاية لأوهام سسلها وتذجيتها وإذلالها بالتعبية المهيمنة التي ادارها الأمريكيون على حساب مصر، شعبياً وأرضاً وإنساناً، وقضية الحرية والسيادة والحق والعدل والإنسانية وفي الأساس قضايا أمتها العربية.

إلى ذلك الانتخابات المصرية الرئاسية هي الأولى التي استوعبت تنافسياً كل أطراف المجتمع وجاءت في لحظة الانفجار الشعبي في وجه الاستبداد والفساد والقمع والاستئثار الذي أفقر العباد وأفلس البلاد وساد خلاله انسداد الأفق أمام الأجيال الجديدة.

الثالث الأسباب أن الجولة الثانية من الانتخابات هي الأولى من نوعها التي ستدخل التاريخ، باعتبارها جرت بين متنافسين يستحقان عن جدارة أنهما - والأوساط الداعمة لكل واحد - لم يتركوا مجالاً للناخبين للوقوف أمام خيارات، لأن كل طرف اختط لنفسه أسهل الطرق، وهي النيل من الآخر بالاتهام والشتمية.

والفارق أن المتنافسين يحملان القابلية العلمية رفيعة، وأحدهما ينتمي إلى قوة سياسية عريقة، هي الإخوان المسلمون، والثاني يمثل في الأساس المؤسسة العسكرية التي توارثت رئاسة مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وبين حملات التخويف من وصول إسلامي إلى رئاسة مصر على مستقبل الحياة المدنية، وبين التخويف من عودة النظام القديم الذي انتفض الشعب المصري وقدم خيرة أبنائه لتغييره، لا يبدو المشهد الانتخابي في انقسام حاد وحسب، بل كان اللافت أن أوساط حيوية وفاعلة، خاصة شبابية، اتجهت إلى التعبير عن عدم موافقتها على المتنافسين في أن ولسان حالها يقول: هؤلاء، في خطابهم يمثلون اللحظة العابرة بعد النهاية، لكنها ستؤدي إلى بداية نهوض مصر الجديدة والجديرة بالحياة الحرة والكرامة والحق والعدل والقيم والحقوق الإنسانية.